النص الأول: الرأي العام عند نيكلاس لومان Niklas Luhmann
(النص ترجمة لمقال لصاحبه فلافيان لو بوتي Flavien LE BOUTER [1])

لا يزال نيكلاس لومان (1927-1998) وهو منظر ألماني كبير في علم الاجتماع النسقي والتشييدية، ليس معروفا جدا على الرغم من تأثيره الكبير على أعمال يرغن هابيرماس. بعض الترجمات، من بين أمور أخرى، **السياسة والتعقيد** *Politique et complexité* (1999 – يتعلق الأمر بمجموعة من المقالات) **النظم الاجتماعية** Systèmes sociaux (2011) و**واقع الوسائط الإعلامية** *La réalité des médias de masse* (2013) ، مكنت من الوصول إلى نظرية *عامة* عن المجتمع طموحة بقدر ما هي أصيلة. نقترح هنا ترجمة مقال عنوانه "نهقيد المجتمع والرأي العام" يعود تاريخه إلى العام 1990 وهي فترة النضج بالنسبة للومان، بعد 10 سنوات من "النقلة البارادغمية" التي نقلته من، تحت تأثير عالمي البيولوجيا فرانسيسكو فاريلا Franciso Varela و اومبيرتو ماتورانا Humberto Maturana من نظرية الأنظمة المفتوحة، المستوحاة من وظيفية تالكت بارسنس، إلى "نظرية الأنظمة ذات التكوين الذاتي " autopoïétiques . هذا المقال مأخوذ من هذا النوع من "ورشة العمل النظرية" التي تمثلها المجموعة الموسومة Soziologische Aufklärung (الأنوار السوسيولوجية)، التي نشرت على هامش كتابته النسقية الرئيسة. على الرغم من طابعه الوجيز يمثل هذا النص مقدمة جيدة لمقاربة نسقية في السياسة ويكمل الكتاب المتوفر بالفعل حول قضية الوسائط الإعلامية الجماهيرية.

يستمد تصور لومان للرأي العام، كما تم تطويره في هذا المقال، أصالته من رفضه كل طابع معياري لهذا المفهوم وإفراغه من كل الآمال التي حملها عصر التنوير. منذ ظهوره في القرن 18 اعتبر الفضاء العام öffentlichkeit مساحة النقاش حول ما يجب أن يكون عليه المجتمع كمساحة تحمل الآمال في التحرر والمشاركة والتقدم نحو مجتمع اعدل. يعرَّف المجال العام عموما بأنه مجال وسيط حيث تبلَّغ مطالب الناس إلى النظام السياسي. مندرج بوضوح في تقليد Aufklärung ، يرى فيه يرغن هابيرماس المكان الأمثل *حيث يمكن بوضوح* موضعة العديد من مشاكل المجتمع المدني ومناقشتها (انظر على وجه الخوص هابرماس 1993 و1997 ص 335-414). يرفض لومان هذا المفهوم ألتوكيدي عن الفضاء العام الذي من شانه أن يتيح للعقل ان يسود بفضل حرية الصحافة وإلغاء الرقابة في مواجهة منطق الدولة والاستراتيجيات السرية ونفاق السلطة السياسية . استنادا إلى مبادئ نزعته النسقية، يعرف لومان الفضاء العام بأنه "انعكاس لكل حد، داخلي في المجتمع ، لأنظمة المجتمع الفرعية" (2013، ص 140). لا يمكن للنظم الفرعية الاجتماعية ، مثل الاقتصاد أو القانون، أن تعمل إلا داخل حدودها، ومع ذلك يمكنها أيضا ان تعكس كون بيئتها تلاحظها . من هذا المنظور يعرف الفضاء العام على انه وسيلة التفكير التي تسمح للمجتمع بملاحظة ذاتها. إن الرأي العام öffentliche Meinung حسب لومان ما هو إلا حالة خاصة من هذا: انه الفضاء

---

[1] **Référence électronique**
Flavien LE BOUTER, « L'opinion publique selon Niklas Luhmann », *Tracés. Revue de Sciences humaines* [En ligne], 29 | 2015, mis en ligne le 01 janvier 2017, consulté le 18 janvier 2021. URL : http://journals.openedition.org/traces/6357 ; DOI : https://doi.org/10.4000/traces.6357

العام الذي يتم ملاحظته من وجهة نظر النظام السياسي. من هنا، فانه يقوم ضدا لمنظور التنوير الذي كان يرى في الرأي العام "السيد السري" للنظام السياسي الذي من شأنه أن يوفر له "نصيبا من العقلانية" (2000، ص 278)

ومع ذلك، لم يكن هدف لومان إقصاء هذا المفهوم لطبيعته التوكيديةبل واضح أنه ينتمي إلى الدلالية السياسية الحديثة وبالتالي يوجه الاتصال المجتمعي إنما لومان يروم بالأحرى إعادة بنائه انطلاقا من نظرية الأنظمة للكشف عن وظيفته الاجتماعية الحقيقية. وفقًا للنزعة النسقية، يواجه كل نظام أيا كان مشكلة تعقيد بيئته، والتي يجب تقليله لضمان إعادة إنتاجه[2]. لهذا السبب يوضح لومان كيف يمكّن الرأي العام النظام السياسي من تقليل التعقيد الاجتماعي، لـ"امتصاص عدم اليقين" (2000، ص 287) حتى يمكن اتخاذ القرارات السياسية.

تتطلب إعادة البناء ألنسقي للرأي العام هذا أولاً وقبل كل شيء مقاربته باعتباره ظاهرة تواصلية بحتة. بالنسبة للومان، يعتبر الرأي العام ظاهرة مجتمعية، وبما أن المجتمع يتكون من الاتصالات لا غير، فلا يمكن فهم الرأي العام على أنه تعبير عن الآراء الفردية. مرد ذاك هو المرجعية الذاتية autoréférentialité التي يقوم عليها النظام الاجتماعي: تعتبر الاتصالات مقطوعة من الناحية الإجرائية عن النظم النفسية. تنشأ الأنظمة الاجتماعية من اقترانها الهيكلي بالنظم النفسية ولكن لديها سياج تشغيلي تجاهها. يمكن لآراء الأفراد أن تشوش التواصل، ولكنها لا تحدده، لأن الأنساق الاجتماعية تأوِل دائمًا هذا التوتر [3] حسب منطقها الخاص. في ظل هذه الظروف، لا يمكن فهم الرأي العام على أنه تعبير عن "ما يفكر فيه الناس الحقيقيون" (2009، ص 164).

متصور على هذا النحو ومن منظور تواصلي صارم، يعرَّف الرأي العام على أنه وسيطة تعطيها وسائل الإعلام الجماهيرية شكلا. يحيل هذا التعريف إلى التمييز الذي وضعه فريتز هايدر[4] Fritz Heider بين الوسيط والشكل. حسب لومان، يستمد مفهوم الوسيط معناه من السؤال الأساسي الذي ينبغي لعالم الاجتماع أن يجيب عليه،: ما الذي يجعل نظام اجتماعي ممكنًا؟ طالما أن المجتمع يتكون من اتصالات لا غير، فإن الأمر يتعلق بفهم كيف يمكن ذلك

---

[2] تحتل مشكلة التعقيد قلب النسقية اللومانية وتنشأ من وجهتي نظر: التعقيد الداخلي وتعقيد البيئة. داخليًا ، النظام المعقد عبارة عن مجموعة متماسكة من الأجزاء حيث لا يمكن ربط جميع الأجزاء فيما بينها، بسبب محدودية قدرات الربط. خارجيًا، تكون البيئة نفسها دائمًا أكثر تعقيدًا من النظام نفسه. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تقليل التعقيد. يجب على الأنظمة أن تقلل من تعقيد بيئتها عبر هيكلتها. ولكن، من أجل الاستجابة لتحولات بيئتهم، يجب أن يكون التعقيد الداخلي للنظام مناسبا وكافيا. تزيد الأنظمة من قدرتها على التعامل مع التعقيد من خلال التمايز الداخلي للأنظمة الفرعية.

[3] يشير التوتر إلى الضوضاء الصادرة عن بيئة النظام التي تصبح معلومات للنظام فقط عندما تتم معالجتها وفقًا لكودها المحدد، على سبيل المثال رمز المعلومات / غير المعلومات لنظام الوسائط الجماهيرية.

[4] فريتز هايدر (1896-1988) عالم نفس نمساوي عاش في الولايات المتحدة منذ عام 1930 ودخل في التيار الرئيس لعلم النفس. كان لعمله الموسوم *Ding und Form* (الشيء والشكل)، الذي نُشر في العام 1926 ، تأثيرا عميقا على نظرية وسائط الإعلام لنيكلاس لومان.

على الرغم من أنه يتكون من اختيارات طارئة لا غير[5] . تتمثل وظيفة وسائل الإعلام على وجه التحديد في جعل الاتصال غير المحتمل ممكنًا عن طريق الحد من إمكانيات الاختيار. زد على ذلك، يتطلب التواصل كذلك ان يكون للوسيط شكلا. يتكون الوسيط من عناصر متزاوجة بشكل فضفاض بينما يتكون النموذج من عناصر مرتبطة بإحكام. يمكن فهم هذا التمييز من لعبة الشطرنج. بفضل قواعده، يفتح الوسيط المتمثل في "الشطرنج" مجالاً من الممكن حيث تكون الأشكال الأكثر تنوعًا، اعني ضربات اللاعبين ممكنة. اكيد ان وسيط اللعبة يحد من الخيارات، ولكن هذا هو بالضبط ما يساعد في تنسيق ضربات اللاعبين.

يرى لومان أن وسائل الإعلام هي التي تعطي شكلاً لهذا الوسيط. إنها تبني الواقع انطلاقا من انتقاءات موجهة بواسطة الكود معلومة / غير معلومة. يملي هذا الكود مفضلات من خلال تحديد قواعد الاهتمام: يثمِّن التليفزيون، أو الصحافة، أو الراديو ما استجد، ويفضل التقييمات الأخلاقية وتحبذ البيانات الكمية. كما تختار هذه الوسائل قبل كل شيء، الانحرافات التي يتم نشرها على شكل نزاعات وفضائح وكوارث. فما يهمهم هو الجديد والمنحرف والمذهل.

7 لذلك يرفض لومان أي شكل من أشكال التلاعب بالرأي العام، مع الاعتراف بأن التواصل من خلال الوسائط الجماهيرية يشجع على الشك في التلاعب لأنه، من خلال الملاحظة من نظام ثاني، قد يتساءل الأفراد لماذا تتعامل الوسائط الإعلامية مع موضوع مع هذا الموضوع وليس مع ذاك: "يصبح" التلاعب "بالرأي العام ممكنًا ويمكننا حتى ان نشك في ذلك ونفترضه [...]. لكن تمثل القابلية للتلاعب (غالبًا ما يكون مبالغًا فيه بشكل وهمي) هو بُعد أساسي لوسيط مراقبة من نظام ثاني" (2000، ص 288). على العكس من ذلك، يتبنى لوهمان نموذج وضع الأجندة l'*agenda-setting* الذي بموجبه تضع وسائل الإعلام الموضوعات على جدول الأعمال فقط ("يتم إنتاج الموضوعات باعتبارها أشكالا للرأي العام" ، 2009 ، ص 168).)؛ وتفرض ما يجب التفكير فيه دون وصف ما ينبغي أن يكون محتوى هذا التفكير.

يُعرِّف لومان الرأي العام بأنه "البيئة الداخلية للنظام السياسي، والتنظيمات والتفاعلات السياسية" (2013، ص 140). يجب أن يُفهم هذا بدءا من أطروحة الإغلاق الاجرائي لأي نظام ، الذي يستلزم أن النظام لا يمكنه عبور حدوده. ولكن يمكن مع ذلك أن يعكس مثل هذا التقييد من خلال افتراض أن أنظمة أخرى مسؤولة عن المضايقات التي يتعرض لها. يعكس النظام السياسي حقيقة أنه مُلاحَظ من الخارج. والرأي العام هو بالضبط المرآة التي تسمح للنظام السياسي بملاحظة نفسه. هذه الملاحظة من الدرجة الثانية لا تعني أننا نلاحظ شيئًا ما،

---

[5] بالنسبة للومان، لا يمكن فهم الاتصال على أنه نقل معلومات بين وعيين. بدلا من ذلك، يعرفه على أنه الأخذ بأحد ثلاثة اختيارات. تتعلق المعلومات بالمحتوى المحتمل توصيله؛ إنه نتيجة عملية انتقائية للانتباه لما يعتبره معلومات في بيئته. النطق (Mitteillung) هو اختيار ما يقرر المرسل نقله. وهو يفرض اختيار وسيط وشكل، ككتابة جمل معينة عبر البريد الإلكتروني. ختاما، الاختيار الأخير، الفهم يكمل الاتصال: إنه لا يعني الإجماعً انما يفترض فقط أن المتلقي يفهم أن المعلومات هي كلام، أعني قول مقصود وليس مجرد ضوضاء.

ولكننا نراقب مراقبين.على اعتبار أن السياسة تعمل بالنسبة للومان مثل السوق، يسمح الرأي العام بمراقبة ردود أفعال الناخبين، وتموقع المنافسين تجاه الموضوعات التي تقترحها الوسائط الإعلامية. لكن النظام السياسي لا يكتفي بمراقبة ما يراقبه الآخرون؛ حيث أنها تظهر للرؤية العامة، يجب أن يتشكل الاتصال السياسي بمراعاة حقيقة أنه موضوع ملاحظة. بهذه الطريقة، يضمن الرأي العام الإغلاق العملي للنظام السياسي ويكمل "عالم التوحد للسياسة" « le monde autistique de la politique » (2000، ص 290). تبقى أن هذه الملاحظة من الدرجة الثانية تشتمل على زاوية عمياء ضرورية وتحجب التعقيد الحقيقي للواقع: " لا يستخدم الرأي العام في إقامة اتصالات مع العالم الخارجي؛ يضمن الإغلاق المرجعي الذاتي للنظام السياسي la clôture autoréférentielle du système politique "(2009 ، ص 172)، مما يسمح لهذا الأخير بتوجيه عملياته.

تؤدي إعادة بناء الرأي العام هذه إلى رؤية خائبة أمل للديمقراطية. بسبب إغلاق النظم الاجتماعية، لا يمكن تعريف الديمقراطية على أنها نظام سياسي حيث سيادة الشعب مضمونة من خلال مشاركته المستنيرة في تشكيل الرأي العام: "إنها تجبر أولاً وقبل كل شيء على التخلي، بشكل مؤلم، عن التطلعات للعقلانية والآمال الموضوعة في بعث "الحياة" المدنية الجمهورية (2009، ص 172)، لأنه لا يوجد اتصال للنظام السياسي مع الأفراد. ومع ذلك، لا يختزل لومان الديمقراطية في مجرد خيال. بل يعرّفها على أنها نظام سياسي ينغلق عمليًا من خلال المراقبة من الدرجة الثانية عبر وسيط الرأي العام والذي يكون كوده هو التمييز بين الحكومة والمعارضة. إن الديمقراطية نظام سياسي يسمح بالتناوب المستمر بين الحكومة والمعارضة ويوفر التوازن بين الاستقرار والتنوع، مما يسمح للنظام السياسي بالاستمرار: تتغير الحكومات ولكن النظام باقٍ. يجب الحرص على عدم الخلط بين دلالات الديمقراطية والواقع. وفقًا للدلالات الديمقراطية، يختار الناخبون الأشخاص الذين يجلسون في المجالس التشريعية والحكومة بشكل غير مباشر؛ بينما تتخذ الحكومة القرارات التي تنفذها الإدارة. في الواقع، تعد الإدارة القرارات التي تتخذها الحكومات والبرلمانيون. يتفاعل الرأي العام فقط بالموافقة أو عدم الموافقة على هذه القرارات. وعليه، لا تقوم الديمقراطيات على السيادة الشعبية والانتخابات، بل على تنظيمات وإجراءات ومؤسسات التي تظل مستقرة نسبيًا وتسمح بالتناوب غير العنيف بين الحكومة والمعارضة.

هكذا يكون دور الشعب رمزي بحت. فالرواية الديمقراطية ما هي إلا أسطورة وظيفتها إضفاء الشرعية على النظام السياسي. الشعب هو خيال ينتجه ذلك الحدث شبه السحري المتمثل في الانتخابات: "في نص وصفها الذاتي، تفترض الديمقراطية مسبقًا أن الشعب عبارة عن هيئة عليا الذي فيه تتحقق معجزة تحول الإرادات الفردية إلى إرادة العامة "(2000، ص 366). يسهم مفهوم الرأي العام في هذه الرواية الخيالية الضرورية. لان ما يعتقد الناس في الواقع عند التصويت يبقى غير معروف، والآراء متنوعة للغاية بحيث يتعذر إيجاد التعبير المناسب في الانتخابات. بهذه الملاحظة البسيطة يستحيل تصور الرأي العام

على أنه تعبير عام عن الآراء الفردية. لذا يعتبر لومان الرأي العام مجرد بناء تواصلي يسمح للنظام السياسي بأداء وظيفته، أي اتخاذ القرارات تلزم الجماعة كلها.

BIBLIOGRAPHIE

HABERMAS Jürgen, 1993, *L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, trad. M. B. de Launay, Paris, Payot.

— 1997, *Droit et démocratie. Entre faits et normes*, trad. C. Bouchindhomme et R. Rochlitz, Paris, Gallimard.

LUHMANN Niklas, 1999, *Politique et complexité. Les contributions de la théorie générale des systèmes*, trad. J. Schmutz, Paris, Cerf.

— 2000, *Die Politik der Gesellschaft*, Francfort-sur-le-Main, Suhrkamp.

— 2009, « Gesellschaftliche Komplexität und öffentliche Meinung », *Soziologische Aufklärung*, t. 5, 4e édition, Wiesbaden, VS Verlag für Sozialwissenschaften, p. 170-182.

— 2011, *Systèmes sociaux. Esquisse d'une théorie générale*, trad. L. S. Sosoe, Laval, Presses de l'université Laval.

— 2013, *La réalité des médias de masse*, trad. F. Le Bouter, Bienne-Paris, Diaphanes.

النص الثاني: الرأي العام غير موجود[6]
بيار بورديو

أود أولاً أن أشير إلى أن كلامي ليس إدانة لاستطلاعات الرأي بطريقة آلية وسهلة، ولكنه تحليل دقيق لعملها ووظائفها. هذا يفترض أننا نتساءل عن الافتراضات الثلاثة التي تقوم عليها ضمنيًا. يفترض أي استطلاع للرأي أنه يمكن لكل فرد أن يكون له رأي. أو بعبارة أخرى، أن إنتاج الرأي مسألة في متناول الجميع. حتى لو كان ذلك يعني خدش شعور ديمقراطي ساذج فإنني أعترض على هذا الافتراض الأول. الفرضية الثانية: نفترض جميع الآراء متساوية في القيمة. أعتقد أنه يمكننا إثبات أن الأمر ليس كذلك وأن حقيقة تراكم الآراء التي لا تتمتع بنفس القوة الحقيقية على الإطلاق تؤدي إلى إنتاج مصنوعات artefacts لا معنى لها. الفرضية الضمنية الثالثة: في طرح السؤال عينه على الجميع تسليم ضمنيً بوجود إجماع على المشكلات، أي اتفاق على الأسئلة الجديرة بالمناقشة. تستلزم هذه الافتراضات الثلاثة، كما يبدو لي، سلسلة كاملة من التحريفات يمكن ملاحظتها حتى عند استيفاء كل شروط الدقة المنهجية في جمع البيانات وتحليلها.

غالبًا ما نوجه انتقادات تقنية لاستطلاعات الرأي. على سبيل المثال، نتساءل عن تمثيلية العينات. أعتقد أن في الوضع الراهن للوسائل التي تستخدمها مكاتب إنتاج سبر الآراء ليس للاعتراض بالكاد أساس. يتم انتقادهم أيضًا لطرحهم أسئلة متحيزة أو بالأحرى لتحيز الأسئلة في صياغتها: هذا بالفعل أصح وغالبًا ما تحث طريقة طرح السؤال على الإجابة. هكذا ، على سبيل المثال ، قي انتهاك للمبدأ الأساسي في بناء الاستبيان الذي يتطلب "إتاحة فرص" لجميع الإجابات الممكنة ، غالبًا ما يغفل أحد الخيارات الممكنة في الأسئلة أو في الإجابات المقترحة ، أو يتم تقديم الخيار تقسه عدة مرات لكن في صيغ مختلفة. هناك جميع أنواع التحيزات biais من هذا النوع ، وسيكون من المثير للاهتمام التساؤل عن الظروف الاجتماعية التي تظهر فيها هذه التحيزات. إنها غالبا ما تتحدد بالظروف التي يعمل في ظلها منتجو الاستبيانات. لكنها تعود بشكل أساسي إلى كون المشكلات التي تصنعها معاهد استطلاع الرأي تخضع لطلب من نوع معين. وهكذا ، بعد أن قمنا بتحليل مسح وطني كبير حول رأي الفرنسيين بشأن نظام التعليم ، لاحظنا ، في أرشيفات عدد معين من مكاتب الدراسات، جميع الأسئلة المتعلقة بالتعليم. وقد أظهر لنا هذا أنه تم طرح أكثر من مائتي سؤال حول نظام التعليم منذ مايو 1968 ، مقابل أقل من عشرين سؤالًا بين عامي 1960 و 1968. وهذا يعني أن القضايا التي تواجه هذا النوع من التنظيم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالوضع الاقتصادي ويهيمن عليها نوع معين من الطلب الاجتماعي. فمسألة التعليم ، على سبيل المثال، لا يمكن طرحها إلا من قبل مؤسسة للرأي العام إلا اذا أصبحت مشكلة سياسية. نرى في التو الاختلاف الذي يفصل هذه المؤسسات عن مراكز البحث التي تولد إشكالياتها ، إن لم تكن في سماء صافية ، على أي حال بمسافة أكبر بكثير حيال الطلب الاجتماعي في شكله المباشر والفوري.

---

[6] P. BOURDIEU, « L'opinion publique n'existe pas » *Les temps modernes*, 318, janvier 1973, pp. 1292-1309. Repris *in Questions de sociologie*, Paris, Les Éditions de Minuit, 1984, pp. 222-235.

أظهر تحليل إحصائي موجز للأسئلة المطروحة أن اغلبيتها العظمى مرتبطة بشكل مباشر بالاهتمامات السياسية لـ "السلك السياسي". إذا ما كنا سنتمتع الليلة بلعب لعبة الأوراق الصغيرة وإذا طلبت منك كتابة الأسئلة الخمسة التي تعتقد أنها الأهم عندما يتعلق الأمر بالتدريس، فانك سننتهي بالتأكيد إلى كتابة قائمة مختلفة تمامًا عما نحصل عليه من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة فعلا في استطلاعات الراي. السؤال: هل يجب أن ندخل السياسة في المدارس الثانوية؟ "(أو صيغ مشابهة) كثيرا ما طرح، بينما كان السؤال:" هل يجب تغيير البرامج؟ "أم" هل يجب تغيير طريقة نقل المحتوى؟ نادرا جدا ما تم طرحه. والشيء نفسه بالنسبة للسؤال "هل يجب إعادة رسكلة المعلمين؟ ". هذه كلها أسئلة مهمة للغاية، على الأقل من منظور آخر.

تخضع القضايا التي تقترحها استطلاعات الرأي للمصالح السياسية، وهذا يتحكم بشدة في دلالة الإجابات والدلالة التي تقدم عند نشر النتائج. يعتبر استطلاع الرأي في الوضع الراهن وسيلة للعمل السياسي. ولعل أهم وظائفه هي فرض التوهم بوجود رأي عام باعتباره تجميع محض للآراء الفردية؛ وفرض فكرة مفادها أن هناك متوسط الأراء العادي أو الرأي العادي المتوسط. إن "الرأي العام" الذي يتجلى في الصفحات الأولى من الصحف في شكل نسب (60٪ من الفرنسيين يؤيدون ...) ، هذا الرأي العام هو **صنعة** خالصة وبسيطة وظيفتها إخفاء أن حالة الرأي في لحظة زمنية معينة هو نظام قوى وتوترات وليس هناك ما هو غير ملائم أكثر من تمثيل حالة الرأي في نسبة مئوية.

من المعلوم أن أي ممارسة للقوة يصاحبها خطاب يهدف إلى إضفاء الشرعية على قوة من يمارسها. يمكننا حتى أن نقول إن خاصية أي توازن للقوى تتمثل في أن تكون كل قوته بقدر ما يتموه على هذا النحو. باختصار وببساطة، إن الرجل السياسي هو الذي يقول: "الله معنا". ان ما يعادل "الله معنا" اليوم هو "الرأي العام معنا". ذلك هو التأثير الأساسي لاستطلاع الرأي: تأسيس فكرة أن هناك رأي عام مجمع عليه، وبالتالي إضفاء الشرعية على السياسة وتعزيز ميزان القوى الذي يؤسسها أو يجعلها ممكنة.

بعد أن قلت في البداية ما أردت أن أقوله في النهاية ، سأحاول أن أشير بسرعة كبيرة إلى العمليات التي يتم من خلالها إنتاج هذا الأثر ألإجماعي *effet de consensus* . تتمثل العملية الأولى ، التي تنطلق من فرضية أن كل شخص يجب أن يكون له رأي، في تجاهل عدم الاجابة. على سبيل المثال، تسأل احد الناس: "هل تؤيد حكومة بومبيدو؟ » تقوم بتسجيل 30٪ لا الاجابة ، 20٪ نعم ، 50٪ لا. وعليه يمكنك أن تقول ان نصيب الأشخاص غير المؤيدين أكبر من نصيب الأشخاص المؤيدين ومن ثم تبقى نسبة 30٪ غير مبال بها. يمكنك أيضًا إعادة حساب النسب المئوية المؤيدة وغير المؤيدة باقصاء فياب الردود. ان هذا الاختيار البسيط هو عملية نظرية ذات أهمية رائعة أود التفكير فيها معكم.

استبعاد عدم الإجابة هو القيام بما تفعله في الاستشارة الانتخابية حيث توجد أوراق اقتراع فارغة أو لاغيه؛ هو فرض على استطلاع الرأي الفلسفة الضمنية التي تحملها الاستشارة الانتخابية. إذا نظرنا عن كثب، نلاحظ أن معدل عدم الاجابة أعلى بشكل عام بين النساء منه بين الرجال، وأن الفجوة بين النساء والرجال تكون أكبر، كلما كانت المشاكل المطروحة ذات

طابع سياسي أكثر. ملاحظة أخرى: كلما تعلق السؤال بمشاكل العلم و المعرفة، كلما زادت الفجوة بين معدلات عدم الإجابة بين من هم أكثر تعليما ومن هم أقل تعليما. على العكس من ذلك، عندما تتعلق الأسئلة بالمشكلات الأخلاقية، تكون تغيرات في عدم الردود وفقًا لمستوى التعليم صغيرة (مثال: "هل يجب أن نتعامل بصرامة مع الأطفال؟"). ملاحظة أخرى: كلما طرح السؤال مشاكل تنازعية ، أو يتعلق بمجموعة من التناقضات (ليكن سؤال عن وضع الأشخاص الذين يصوتون للشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا) ، كلما زاد السؤال من التوتر لدى فئة معينة زاد غياب الرد المتكرر في هذه الفئة. بالنتيجة، يوفر التحليل الإحصائي البسيط لعدم الرد معلومات حول ما يعنيه السؤال وأيضًا عن الفئة التي اعتبارها، حيث يتم تعريف هذه الفئة من خلال الاحتمال المرتبط بها في ان يكون لها رأي اكثر من ارتباطها بالاحتمال الشرطي في ان يكون لها رأي مؤيد او غير مؤيد.

يظهر التحليل العلمي لاستطلاعات الرأي أنه لا توجد عملياً مشكلة شاملة تهم الجميع؛ ولا سؤال لا يتم يأول وفقًا لمصالح الأشخاص الذين يُطرح عليهم السؤال. لذا تكون الضرورة الأولى هي معرفة السؤال الذي تعتقد فئات المستجوبين المختلفة أنهم يجيبون عليه. ان أحد أضر آثار استطلاع الرأي هو توجيه دعوة للناس للإجابة على أسئلة لم يطرحوها على أنفسهم. لتكن، على سبيل المثال، الأسئلة التي تدور حول المشكلات الأخلاقية ، سواء كانت أسئلة حول صرامة الوالدين، أو العلاقة بين المعلمين والتلاميذ ، أو علم البيداغوجيا التوجيهية أو غير التوجيهية ، وما إلى ذلك ، مشكلات ينظر إليها أكثر على انها اخلاقية كلما هبطنا في التراتبية الاجتماعية، ولكن يمكن أن تكون مشاكل سياسية بالنسبة للطبقات العليا: يتمثل أحد أثار المسح في تحويل الاجابات الأخلاقية إلى اجابات سياسية من خلال تأثير فرض الإشكالية.

في الواقع، هناك عدة مبادئ مكننا انطلاقا منها توليد إجابة. أولاً، هناك ما يمكن أن نسميه **الكفاءة السياسية** بمرجعية إلى تعريف تعسفي وشرعي على حد سواء، أي المهيمن والمخفي على هذا النحو، للسياسة. هذه الكفاءة السياسية ليست منتشرة بشكل عام. إنما هي متغير تقريبًا مثل مستوى التعليم. بتعبير أخر نقول إن احتمال إبداء رأي في جميع الأسئلة التي تفترض معرفة سياسية يمكن مقارنته تمامًا باحتمالية زيارة المتحف. توجد فوارق رائعة: فحيث يرى الطالب المنخرط في حركة يسارية خمسة عشر فرقة على يسار حزب PSU، لا يوجد شيء بالنسبة لإطار متوسط. في السلّم السياسي (أقصى اليسار، اليسا، يسار الوسط، الوسط، يمين الوسط، اليمين، أقصى اليمين، إلخ) الذي تستعمله استطلاعات "العلوم السياسية" كبداهة ، تستخدم فئات اجتماعية معينة بشكل مكثف زاوية صغيرة من أقصى اليسار بينما يستخدم البعض الآخر الوسط فقط، في حين يستخدم الآخرون السلم بأكمله. في نهاية المطاف، تكون الانتخابات تجميع فضاءات مختلفة تمامًا؛ نجمع أشخاص يقيسون بالسنتيمترات مع أشخاص يقيسون بالكيلومترات، أو أحسن من ذلك، أشخاص الذين ينقطون من 0 إلى 20 وأشخاص الذين ينقطون ما بين 9 و 11. تقاس الكفاءة، من بين أشياء أخرى، بدرجة دقة الإدراك (إنه الشيء نفسه في علم الجمال، يستطيع البعض التمييز بين الطرق الخمس أو الست متتالية التي يستعملها رسام واحد).

يمكن الذهاب في هذه المقارنة إلى أبعد من ذلك. في الإدراك الجمالي، هناك أولاً وقبل كل شيء شرط متساهل: يجب أن يفكر الناس في العمل الفني على انه عمل فني؛ ثم، بعدما يدركوا أنه عمل فني، يجب أن يكون لديهم مقولات إدراك لبنائه، وهيكلته، وما إلى ذلك. لنفترض سؤال جاءت صياغته على هذا النحو: "هل تؤيد التعليم التوجيهي أم التعليم غير التوجيهي؟" بالنسبة للبعض، يمكن تشكيله على أنه سؤال سياسي، حيث يتم دمج تمثل العلاقات بين الوالدين والطفل في رؤية نسقية للمجتمع؛ والسؤال نفسه بالنسبة للآخرين قضية أخلاقية خالصة. لذا فإن الاستبيان الذي قمنا بتطويره والذي به نسأل الناس عما إذا كان بالنسبة لهم سياسة أم لا، فعل الإضراب عن العمل، تطويل الشعر أو تقصيره، المشاركة في مهرجان البوب، إلخ، يظهر تغيرات كبيرة جدًا حسب الطبقة الاجتماعية. لذلك، فإن الشرط الأول للرد بشكل مناسب على سؤال سياسي هو القدرة على تشكيله كمسالة سياسية ؛ والشرط الثاني ، بعد تشكيله كمسالة سياسة، هو القدرة على تطبيق مقولات سياسية مناسبة ودقيقة بما قل أو كثر، إلخ. تلك هي الشروط المميزة في إنتاج الآراء، الشروط التي يفترض استطلاع الرأي أنها مستوفاة وموحَدة بشكل عام مع الافتراض الأول الذي مؤداه انه يمكن على أساسه لأي شخص إبداء رأي.

المبدأ الثاني الذي يمكن للناس من خلاله إنتاج رأي، هو ما أسميه "الروح الطبقية" « ethos de classe » (لكي لا اقول "الأخلاق الطبقية")، أعني نظام القيم الضمنية التي استبطنها الناس منذ الطفولة والتي من خلالها يجيبون على مشاكل مختلفة للغاية. ان الآراء التي يمكن أن يتبادلها الناس بعد مغادرة مباراة كرة القدم بين روبيه وفالنسيان لتدين بقدر كبير من الاتساق والمنطق إلى روح الطبقة. هي اذا مجموعة من الردود تعتبر ردودًا سياسية يتم إنتاجها في الواقع من الروح الطبقية وفي الوقت نفسه قد تتخذ معنى مختلفًا تمامًا عند تفسيرها على أرض السياسة. يجب هنا أن أشير إلى تقليد اجتماعي، منتشر بشكل خاص بين بعض علماء الاجتماع السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يتحدثون بشكل شائع جدًا عن الطابع المحافظ والمستبد للطبقات الشعبية. تستند هذه الأطروحات إلى المقارنة الدولية للاستطلاعات أو الانتخابات التي تميل إلى إظهار أنه في كل مرة يتم فيها استجواب الطبقات الشعبية، في أي بلد كان، حول مشاكل تتعلق بعلاقات السلطة، والحرية الفردية، وحرية الصحافة، إلخ. تكون الردود "استبدادية" أكثر مما هي عند الطبقات الأخرى؛ ونستنتج من هذا بشكل عام أن هناك تضاربًا بين القيم الديمقراطية (يتعلق الأمر، بالنسبة للمؤلف الذي أفكر فيه، Lipset ، بالقيم الديمقراطية الأمريكية) والقيم التي استبطنتها الطبقات الشعبية، قيم النمط السلطوي والقمعي. من هنا، نستخرج نوعًا من الرؤية الأخروية eschatologique: فلنرفع مستوى المعيشة ومستوى التعليم، وبما أن الميل إلى القمع والاستبداد، وما إلى ذلك، مرتبط بالدخل المنخفض، ومستويات التعليم المتدنية إلخ، وبالتالي سننتج مواطنين صالحين للديمقراطية الأمريكية. إن موضوع السؤال في رأيي هو معنى الإجابات على أسئلة معينة. لنفترض مجموعة من الأسئلة كما يلي: هل تؤيد المساواة بين الجنسين؟ هل تؤيد الحرية الجنسية للزوجين؟ هل تؤيد التربية غير القمعية؟ هل تؤيد المجتمع الجديد؟ إلخ. لنفترض مجموعة أخرى من الأسئلة مثل: هل يجب أن يضرب المعلمون عن العمل عندما تكون وضعيتهم مهددة؟ هل يجب على المعلمين التضامن مع الموظفين الآخرين في أوقات الصراع الاجتماعي؟ إلخ تقدم هاتان المجموعتان من الأسئلة أجوبة ذات بنية

معكوسة تمامًا فيما يتعلق بالطبقة الاجتماعية: تثير المجموعة الأولى من الأسئلة ، التي تتعلق بنوع معين من التجديد novation في العلاقات الاجتماعية، في الشكل الرمزي للعلاقات الاجتماعية ، إجابات عي "أكثر تأييدا كلما صعدنا في التراتبية الاجتماعية والتراتبية حسب مستوى التعليم؛ وعلى العكس من ذلك، تثير الأسئلة التي تتعلق بالتحولات الحقيقية لموازين القوى بين الطبقات إجابات غير مؤيدة بشكل متزايد عندما نصعد في التراتبية الاجتماعية.

باختصار، نقول ان مقولة "الطبقات الشعبية قمعية" مقولة صحيحة ولا زائفة. فهي صحيحة من حيث انه امام مجموعة كاملة من المشكلات مثل تلك التي تمس الأخلاق البيتية morale domestique، والعلاقات بين الأجيال أو بين الجنسين، تميل الطبقات الاجتماعية إلى إبداء صرامة اكبر مما تبديه الطبقات الاجتماعية الأخرى. على العكس من ذلك، فيما يتعلق بمسائل البنية السياسية، التي تراهن على الحفاظ على النظام الاجتماعي أو تحويله، وليس مجرد الحفاظ على أنماط العلاقة بين الأفراد أو تحويلها، فإن الطبقات العاملة أكثر تأييدا للابتكار، أي تحول البنيات الاجتماعية. انتم ترون كيف أن بعض المشكلات التي طرحت في مايو 1968، والتي غالبًا ما طرحت بشكل سيء ، في النزاع بين الحزب الشيوعي واليساريين، ترتبط بشكل مباشر جدًا بالمشكلة المركزية التي حاولت طرحها هذا المساء، وهي مشكلة طبيعة الأجوبة. أعني المبدأ الذي انطلاقا منه يتم إنتاجها. إن المعارضة التي أجريتها بين هاتين المجموعتين من الأسئلة ترقى في الواقع إلى المتعارضة بين مبدأين في إنتاج الآراء: مبدأ سياسي محض ومبدأ إتيقي، مشكلة التزعة المحافظة عند الطبقات الشعبية هي نتاج الجهل بهذا التمييز.

ينتج أثر فرض الإشكالية، وهو أثر يمارسه أي استطلاع للرأي وأي استجواب سياسي (بدءًا بجمهور الناخبين) عن كون الأسئلة المطروحة في استطلاع الرأي ليست أسئلة مطروحة حقًا على جميع الأشخاص المستجوبين وكون الأجوبة لا تأول وفقًا للمشكلة التي أجابت عليها الفئات المختلفة من المستجوبين بالفعل. هكذا فإن **الإشكالية السائدة**، التي تقدم قائمة الأسئلة التي طرحتها مؤسسات سبر الاراء على مدى عامين صورة لها ، أعني المشكلة التي تهم بشكل أساسي الأشخاص أصحاب السلطة الذين يتوخون الاطلاع على وسائل '' تنظيم فعلهم السياسي" غير متحكم فيها بشكل متساو بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. والأهم من ذلك، أن هذه الطبقات تكون أكثر أو أقل قدرة على إنتاج اشكالية مضادة. فيما يتعلق بالمناظرة المتلفزة بين سيرفان شرايبر وجيسكار ديستان، طرحت أحدى مؤسسات استطلاع الرأي أسئلة مثل: "هل النجاح الأكاديمي أساسه الموهبة، الذكاء، العمل، أم الجدارة؟ توفر الإجابات التي تم جمعها في الواقع معلومة (غير معروفة عند من كانوا ينتجونها) عن درجة إدراك الطبقات الاجتماعية المختلفة قوانين النقل الوراثي لرأس المال الثقافي: الإيمان بأسطورة الموهبة والرقي من خلال المدرسة ، والعدالة المدرسية، وعدالة توزيع الوظائف حسب الشهادات، إلخ، قوية جدًا بين الطبقات العاملة. قد تكون الإشكالية المضادة موجودة لدى بعض المثقفين ولكن ليس لها قوة اجتماعية على الرغم من تناولها من قبل عدد معين من الأحزاب والجماعات. تخضع الحقيقة العلمية لنفس قوانين الانتشار مثلها مثل الأيديولوجيا. القضية العلمية كفقاعة البابا حول تنظيم النسل، فهو لا يبشر إلا المعتنقين الجدد.

نحن نربط فكرة الموضوعية في استطلاع الرأي بطرح السؤال بأكثر العبارات حيادية من أجل إعطاء جميع الإجابات كل الفرص الممكنة. في الواقع، ربما يكون استطلاع الرأي سيكون بلا شك أقرب إلى ما يحدث في الواقع إذا تم منح الناس، خرقًا تامًا لقواعد "الموضوعية"، وسائل التموقع كما يفعلون في الممارسة الواقعية. الممارسة الفعلية، أي فيما بالنظر إلى آراء تمت صياغتها من قبل، بدلاً من القول، على سبيل المثال، "هناك أشخاص يؤيدون تحديد النسل، وآخرون لا يؤيدون؛ وأنت؟ ... "، ننطق بسلسلة من المواقف الصريحة التي اتخذتها المجموعات المخولة بتكوين الآراء ونشرها، حتى يتمكن الناس من التموقع حيال ردود مشكلة سلفا. نتحدث عادة عن " اتخاذ المواقف " ؛ هناك مواقف مخططة سلفا ونحن نتخذها. لكننا لا نتخذها عشوائياً إنما نتخذ المواقف التي لدينا استعداد لاتخاذها بالنظر إلى الموقع الذي نشغله في حقل معين. يهدف التحليل الدقيق إلى شرح العلاقات بين بنية المواقف التي يتعين اتخاذها وبنية حقل المواقع المشغولة بشكل موضوعي.

إذا كان فهم استطلاعات الرأي ضعيف جدًا لحالات الرأي الافتراضية وتحركاته بشكل أدق، فذلك لأن، من بين أسباب أخرى، الوضع حيث يقاربون الآراء مصطنع تمامًا. في الأوضاع التي يتشكل فيها الرأي، لا سيما في حالات الأزمات، يواجه الناس آراء تكونت سلفا وآراء تدعمها المجموعات، بحيث يكون الاختيار بين الآراء اختيارًا واضحًا بين المجموعات. ذلك هو مبدأ **أثر التسييس** *l'effet de politisation* الذي تنتجه الأزمة: من الضروري الاختيار بين المجموعات التي تعرف نفسها سياسياً وتحديد المزيد والمزيد من المواقف المتخذة وفقاً لمبادئ سياسية صريحة. في الواقع، ما يبدو مهمًا بالنسبة لي هو أن استطلاع الرأي يتعامل مع الرأي العام باعتباره مجموعًا بسيطًا من الآراء الفردية جُمعت في وضع هو في الأساس حالة كشك الاقتراع، حيث يعبر الفرد، خلسة وفي عزلة، عن رأي منعزل. في الأوضاع الحقيقية، تمثل الآراء نقاط قوة بينما تمثل علاقات الآراء صراع قوة بين المجموعات.

نستقرئ من هذه التحليلات قانونا آخر: لدينا آراء أكثر حول مشكلة ما كلما زاد اهتمامنا بها، أي كلما زادت فائدتنا في هذه المشكلة. في نظام التعليم على سبيل المثال، يرتبط معدل الاجابة ارتباطًا وثيقًا بدرجة القرب من المنظومة التعليمية، وتختلف احتمالية وجود رأي وفقًا لاحتمالية وجود سلطة على هذا الذي نرتئيه. والرأي الذي يتأكد كرأي، بشكل عفوي، هو رأي الناس الذين تكون آراؤهم وازنة كما يقال. إذا تصرف وزير التربية الوطنية على أساس استطلاع للرأي (أو على الأقل من قراءة خاطفة للاستطلاع)، فلن يفعل ما يفعله عندما يتصرف في الواقع كرجل سياسي، اعني على أساس المكالمات الهاتفية التي يتلقاها، أو وزيارة مسؤول نقابي أو عميد، إلخ. فهو في الواقع يتصرف وفقًا لقوى الرأي التي حقَّيقة تكونت سلفا والتي لا تظهر في تصوره إلا من حيث كونها تتمتع بالقوة ومن حيث كونها ذات قوة لأنها مجندة.

أعتقد، عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ بما سيحدث للجامعة في السنوات العشر المقبلة، أن **الرأي المجند** يشكل القاعدة الأفضل. إلا أن، كون، ما يشهد عليه عدم الردود ، استعدادات فئات معينة لا تبلغ مكانة الرأي، أعني الخطاب المؤسَس الذي يدعي التماسك، والمتطلع لأن يُسمع، و "يفرض نفسه، إلخ. لا ينبغي أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أن في الأوضاع المتأزمة،

سيختار الأشخاص ممن لم يكن لهم رأي بشكل عشوائيً: إنما سيختارون، إذا كانت المشكلة مأسسة سياسيا بالنسبة لهم (مشكل الأجور، او وتيرة العمل بالنسبة للعمال) بمفهوم الكفاءة السياسية أما إذا كانت المشكلة غير مؤسسة سياسيًا بالنسبة لهم (القمع في العلاقات داخل المؤسسة) أو إذا كانت في طور التأسيس، فسيقودهم نظام التصرفات اللاواعية العميقة الذي يوجه خياراتهم في اكثر المجالات اختلافا، من الجمال أو الرياضة إلى المفضلات الاقتصادية. يتجاهل استطلاع الرأي التقليدي كلاً من مجموعات الضغط والاستعدادات الافتراضية التي قد لا يعبر عنها في خطاب صريح. لذا هو عاجز على إصدار أي توقع معقول حول ما قد يحدث في حالة الأزمة.
لنفترض مشكلة مثل النظام التعليمي. يمكن أن نطرح سؤال مثل: "ما رأيك في سياسات إدغار فور؟ هذا سؤال يشبه كثيرا التحقيق الانتخابي، بمعنى يفيد أنه الليل حيث تكون الأبقار كلها سوداء: الجميع تقريبًا متفق دون معرفة موضوع الاتفاق؛ نحن نعلم ما يعنيه التصويت بالإجماع على قانون فور في الجمعية الوطنية. ثم نسأل: "هل تؤيد إدخال السياسة في الثانويات؟" هنا، نلاحظ انقسامًا واضحًا للغاية. والشيء نفسه ينسحب على السؤال : "هل يمكن للمدرسين الإضراب عن العمل؟" في هذه الحالة ، يعرف أعضاء الطبقات الشعبية ، عن طريق نقل كفاءاتهم السياسية الخصوصية، ماذا يجيبون. يمكن طرح سؤال آخر: "هل يجب أن تغير البرامج؟" هل تؤيد المراقبة المستمرة؟ هل تؤيد ضم أولياء التلاميذ إلى مجالس المعلمين؟ هل تؤيد إزالة التبريز؟ إلخ " تحت السؤال" هل تؤيد إدغار فور؟ » كانت كل هذه الأسئلة موجودة كانت هناك كل هذه الأسئلة وبالمرة اتخذ الناس موقفًا بشأن مجموعة من المشكلات التي لا يمكن أن يطرحها الاستبيان الجيد في ما لا يقل عن ستين سؤالً والتي بخصوصها قد نلاحظ تغيرات في جميع الاتجاهات. في إحدى الحالات، ستكون الآراء مرتبطة بشكل إيجابي بالمكانة في التسلسل الهرمي الاجتماعي، وفي الحالة الأخرى تكون سلبية، وفي بعض الحالات بقوة شديدة، وفي حالات أخرى بشكل ضعيف، أو حتى لا تكون على الإطلاق. يكفي الاعتقاد بأن الاستشارة الانتخابية تمثل الحد الأقصى لسؤال مثل "هل أنت مؤيد لإدغار فور؟" لفهم أن المتخصصين في علم الاجتماع السياسي قد يلاحظون أن العلاقة التي يتم ملاحظتها عادة، في جميع مجالات الممارسة الاجتماعية تقريبًا، بين الطبقة الاجتماعية والممارسات أو الآراء، ضعيفة جدًا عندما يتعلق الأمر بالظواهر الانتخابية ، لدرجة أن البعض لا يفعل ذلك. يتردد في استنتاج عدم وجود علاقة بين الطبقة الاجتماعية وحقيقة التصويت لليمين أو لليسار. إذا كنت تفكر في أن الاستشارة الانتخابية تسأل في سؤال توفيقي واحد، ما الذي يمكن للمرء أن يفهمه بشكل معقول فقط في مائتي سؤال، والتي يقيسها البعض بالسنتيمتر، والبعض الآخر بالكيلومترات، أن إستراتيجية المرشحين تتمثل في طرح الأسئلة بشكل سيء واللعب. إلى أقصى حد فيما يتعلق بإخفاء الانقسامات لكسب الأصوات التي تطفو، والعديد من التأثيرات الأخرى، سوف تستنتج أنه ربما يكون من الضروري طرح السؤال التقليدي للعلاقة العكسية بين التصويت والطبقة الاجتماعية والتساؤل عن كيفية ذلك هو أنه على الرغم من كل شيء نرى العلاقة، مهما كانت ضعيفة؛ والتشكيك في وظيفة النظام الانتخابي، وهي أداة، بحكم منطقها، تميل إلى التخفيف من حدة النزاعات والانقسامات. ما هو مؤكد هو أنه من خلال دراسة كيفية عمل استطلاع الرأي، يمكن للمرء الحصول على فكرة عن كيفية هذا النوع المحدد من استطلاعات الرأي وهو الاستشارة الانتخابية والتأثير الذي ينتج عنه.

باختصار، قصدت أن أقول إن الرأي العام غير موجود، على الأقل على الشكل المنسوب إليه من قبل أولئك الذين لديهم مصلحة في تأكيد وجوده. قلت إن هناك، من ناحية، آراء متشكلة سلفا ومجندة وجماعات ضغط مجندة حول نظام مصالح معبر عنها بوضوح. ومن ناحية أخرى، توجد استعدادات التي، تحديدا، ليست رأيًا إذا كنا نعني بذلك، كما فعلت خلال هذا التحليل، شيئًا يمكن أن يصاغ في خطاب بقدر معين من الاتساق. هذا التعريف للرأي ليس رأيي حول الرأي إنما هو ببساطة تفسير التعريف الذي تفعِّله استطلاعات الرأي أو حين تسال الناس اتخاذ موقف حول آراء مصاغة سلفا أو بإنتاج أراء بتجميع إحصائي بسيط ذلك الصنيع الموسوم بالرأي العام. أنا أقول ببساطة أن الرأي العام بالمعنى المتعارف عليه ضمنيًا من قبل أولئك الذين يجرون استطلاعات الرأي أو أولئك الذين يستخدمون نتائجها، أقول ببساطة أن هذا الرأي غير موجود..